جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بابل_ كلية الادارة و الاقتصاد

قسم العلوم المالية و المصرفية

السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في العراق

للمدة 2018/2009

بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد و قسم العلوم المالية و المصرفية كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في علوم المالية و المصرفية

اعداد الطالبة

اسراء سعد عبدالله بردان السعيدي

باشراف الاستاذ

سرمد فاضل عبد الرحيم

2023 - 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

الشكر و التقدير

في البداية نحمد ألله تعالى على أن وفقنا إنجاز البحث، ثم نود أن نشكر الأستاذة الدكتور (سرمد فاضل) المشرف على بحث تخرجنا الذي كانت خبرته لا تقدر بثمن في صياغة أهم مواضيع البحث ومنهجيته. ثم نعرب عن التقدير لزملائنا لتعاونهم الرائع معنا ومساندتهم لنا.

نود أيضا أن نشكر جميع الكادر التدريسي في قسم المالية و المصرفية على إرشاداتهم القيمة طوال فترة دراستنا، فقد زودتنا ملاحظاتكم بالخبرة الصحيحة التي مكنتنا من أختيار الإتجاه الصحيح وإكمال بحثنا بنجاح.

بالاضافة إلى ذلك، نشكر والدينا على مشورتهما الحكيمة ودعمهما الكبير، كنتم دائما الدعم الأول بالنسبة لنا.

أخيرا، لم يكن بامكاننا إكمال هذا البعث بدون دعم أصدقائنا الذين قدموا لنا مشورات محفزة ودعم معنوي ولكل شخص كان له مساهمة في إنجاز البحث.

الاهداء

إلى من وهبني سنين عمرة وجابة الصعاب بصبره. ولم يستطع الدهر ان يثني عزمه. رمز الشموخ

والدي ... العزيز

إلى من سقتني من دمها وترعرعت في بجر حبها وحنانها فكانت العين الساهرة من أجلى والقلب الذي يدعوليى

والدتي

إلى من كاثا لي الحب في الحياة وملاذ الروح ورفيقا الدرب الى شموع

الحب ورياحين حياتى

اخوتي وخواتي

الى جميع من ساعدني في إتمام هذا البحث اهدي لهم جميعا ... ثمرة

جهدي لعل فيه وفاء

مستخلص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الغرض من السباسة النقدية فى العراق ودورها في مكافحة التضخم. وكذلك التعرف على واقع السباسة المالية والنقدية العراقية. كما تحدد فاعلنة الأدوات النقدية، والنقدية المستخدمة في العراق لمكافحة التضخم وتحقيق استقرار "سعر الصرف" واستقرار قيمة الدينار العراقي. إذ استخدمت الأسالت الاستنتاجة والاستقرائية فى الدراسات البحثية، فإن ذلك يشمل "الوصف" من خلال تحديد السباسة النقدية وأدواتها الشاملة وأهدافها، وإيجاد مسار السياسة النقدية. وأكثر ما توصلت إلبه هذه الدراسة أهمية، هو أن "معدل التضخم" مرتفع وصل إلى 53.2% العام 2006. وهذا نتيجة الظروف الاقتصادية غير المستقرة، التي يعيشها العراق نتيجة العديد من المشاكل الاجتماعية والسياسية التى عصفت بالعراقيين.

المقدمة

السياسة النقدية أحد المقاييس المُهمة التي يعتمد عليها اقتصاد الدولة، وتكون السياسة النقدية إما توسيعية تهدف إلى الزيادة في المعروض النقدي بسُرعة كبيرة، من أجل الحد من البطالة، أو تكون انكماشية تهدف إلى توسيع المعروض النقدي بشكل بطيء عن المُعتاد من أجل مُكافحة التضخم وزيادة الأسعار. تشير السياسة النقدية إلى الإجراءات التي يضعها البنك المركزي من أجل التحكم في المعروض النقدي، وتحقيق التوازن الداخلي ومُكافحة زيادة الأسعار داخل الدولة من خلال القيام ببعض التدابير التي تُساهم في ذلك.

مشكلة البحث

تتمثل إشكالية الدراسة قبل العام 2003، كان الاقتصاد العراقي عرضة لظروف اقتصادية صعبة، ما أدى إلى تدهور سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات

الأجنبية، وارتفاع التضخم، وخسارة قيمة الدينار العراقي فى الأسواق المحلية والدولية، يتطلب تطويرها أداة جديدة لتثبيت "سعر الصرف" واستقرار قيمة الدينار العراقي .

اهمية البحث

تزداد أهمية السياسة النقديةعندما ينظر إليها على أنها إحدى السياسات الاقتصادية المستخدمة لتوحد النشاط الاقتصادي، والتأثير فيه في مختلف دول العالم عند تقوية النشاط الاقتصادى المباشر ومعالجة التضخم والأزمات والمشاكل الاقتصادية.

فرضية البحث

بناء على مشكلة البحث، يمكننا وضع الفرضية الأساسسة الآتية

"نجحت السياسة المالية والنقدية للعراق فى الحفاظ على الاستقرار، والسيطرة على التضخم من خلال المزادات التى ينظمها البنك المركزى والسياسات المالبة التكمبلية المتمثلة في أرباح النقد الاجنبي وسياسات الانفاق العام و الدين العام"

أسباب اختيار البحث

ومن أبرز أسباب اختيار هذا الموضوع:

تحديد أدوات مكافحة التضخم

المهمة وفق برنامج السياسة النقدية، ومدى

إمكانية الاعتماد عليها لمكافحة الضغوط

التضخمية في الاقتصاد العراق، وتحسين

معرفتك بالسساسة النقدية للتعامل مع

حدود البحث

تم اختيار السنوات المحصورة مابين 2009_2018

هدف البحث

تعد السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية العامة للبلد التي لقراراتها الاجرائية تأثيرا مهما و فعالا في سير الاقتصاد الوطني في معظم دول العالم فضلا عن استخدامها في الحد من ظاهرة التضخم إذا جرى تنفيذها بشكل رشيد و فعال لما لها من تأثيرات سلبية اجتماعية و اقتصادية و سياسية و قد تطورت إجراءات السياسة النقدية في الوقت

منهجية البحث

يمكن للسياسة النقدية أن تكون إدارة فعالة في معالجة التضخم . - قد نؤدي زيادة معروض النقود إلى تفاقم مشكلة التضخم هدف هذه الدراسة إلى توضيح مختلف الآليات والطرائق المستعملة في إطار السياسة النقدية لمواجهة التضخم باعتبارها من بين السياسات الواسعة الاستعمال ، و الأكثر فعالية في هذا الإطار

شمل البحث ستة مباحث وعلى النحو الآتي-:

المبحث الأول:- مفهوم التضخم

المبحث الثاني:- التضخم في النظرية الاقتصادية

المبحث الثالث:- طرق قياس التضخم

المبحث الرابع:- قياس مستوى التضخم النقدي في العراق

المبحث الخامس:- الانعكاسات الاقتصادية لظاهرة التضخم النقدي في العراق

المبحث السادس:- الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول:- مفهوم التضخم

يتم تعريف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في دولة ما، ويُقاس على أنه نسبة مئوية متغيرة سنويًا. ويعني أيضًا ارتفاع أسعار الأشياء مع مرور الوقت. وبطريقة أخرى، يُقصد بالتضخم أن كل دولار تملكه يمكنه شراء نسبة أقل من السلع والخدمات، حيث عندما ترتفع الأسعارتنخفض قيمة الأموال التي تمتلكها.

كيف يؤثر التضخم على سعر صرف العملة؟

يمكن لسعر الصرف أن يكون له اثر كبير على مستويات التضخم وقيمة العملة، ولكن لا يعتبر سعر الصرف هو العنصر الوحيد المؤثر على التضخم بل توجد عناصر أخرى، بالإضافة إلى أن العلاقة بين مستوى التضخم وسعر الصرف لا تسري في اتجاه واحد، بل يمكن أن تسري في الاتجاه المعاكس أي من التضخم نحو سعر الصرف، حيث أن العلاقة بينهما معقدة

إيجابيات حدوث التضخم

من إيجابيات حدوث التضخم ما يلي:

حافز لزيادة الإنتاج: عندما لا يعمل الاقتصاد بفاعلية، مما يعني أن هناك عمالة أو موارد غير مستخدمة، فإن التضخم يساعد نظريًا على زيادة الإنتاج. يُترجم المزيد من الدولارات إلى مزيد من الإنفاق، وهو ما يعادل زيادة الطلب الكلي. يؤدي المزيد من الطلب بدوره إلى زيادة الإنتاج لتلبية هذا الطلب. يعتقد الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز أن بعض التضخم كان ضروريًا لمنع مفارقة التوفير. تنص هذه المفارقة على أنه إذا سُمح لأسعار المستهلك بالانخفاض باستمرار لأن الدولة أصبحت منتجة للغاية، يتعلم المستهلكون تأجيل مشترياتهم لانتظار صفقة أفضل. يتمثل الأثر الصافي لهذه المفارقة في تقليل الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج، وتسريح العمال، وتعثر الاقتصاد.

التسهيل على المدينين: قد يسهل التضخم الأمر على المدينين الذين يسددون قروضهم بأموال أقل قيمة من الأموال التي اقترضوها. هذا يشجع الاقتراض والإقراض، مما يزيد مرة أخرى من الإنفاق على جميع المستويات.

محاربة البطالة: اعتقد الاقتصاديون أن هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، وأنه يمكن محاربة البطالة المتزايدة مع زيادة التضخم. تم تحديد هذه العلاقة في منحنى فيليبس الشهير. تم فقدان مصداقية منحنى فيليبس إلى حد ما في السبعينيات عندما عانت الولايات المتحدة من الركود التضخمي.

محاربة الانكماش: يُقصد بالانكماش حدوث هبوط في الأسعار، مما يعني وجود تضخم سلبي يسمح التضخم المعتدل بتعديل الأجور: يُقال إن معدل التضخم المعتدل يجعل من السهل تعديل الأجور النسبية. على سبيل المثال، قد يكون من الصعب خفض الأجور الأسمية. ولكن إذا كان متوسط الأجور يرتفع بسبب التضخم المعتدل، فمن الأسهل زيادة أجور العمال المنتجين؛ أما إذا كان لدينا معدل تضخم صفري، فقد ينتهي بنا الأمر بمزيد من البطالة الحقيقية في الأجور، مع عدم قدرة الشركات على خفض الأجور لجذب العمال.

يسمح التضخم بتعديل الأسعار النسبية: على غرار النقطة الأخيرة، فإن التضخم المعتدل يجعل من السهل تعديل الأسعار النسبية. هذا مهم بشكل خاص لعملة واحدة.

يمكن للتضخم أن يعزز النمو: في أوقات التضخم المنخفض للغاية، قد يكون الاقتصاد عالقًا في حالة ركود. يمكن القول إن استهداف معدل تضخم أعلى يمكن أن يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

سلبيات حدوث التضخم

يعتبر التضخم عادة مشكلة عندما يرتفع معدل التضخم فوق 2٪. وكلما زاد التضخم، زادت خطورة المشكلة. في الظروف القصوى، يمكن أن يؤدي التضخم المفرط إلى القضاء على مدخرات الناس والتسبب في عدم استقرار كبير. ومع ذلك، في الاقتصاد الحديث، هذا النوع من التضخم المفرط نادر الحدوث. عادة ما يكون التضخم مصحوبًا

بمعدلات فائدة أعلى، لذلك لا يرى المدخرون مدخراتهم تتلاشى. ومع ذلك، لا يزال التضخم يسبب مشاكل.

من سلبيات التضخم أيضًا، تقليل قيمة المدخرات. التضخم يؤدي إلى انخفاض قيمة المال. هذا يجعل المدخرين في حال أسوأ إذا كان التضخم أعلى من أسعار الفائدة. يمكن أن يؤدي التضخم المرتفع إلى إعادة توزيع الدخل في المجتمع.

ما الهدف من التضخم؟

لكن التضخم من الممكن أن يؤثر إيجابيا على الاقتصاد، إذ قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج. وزيادة الإنتاج قد تعني رفع الأجور وزيادة الوظائف والسلع والخدمات، ومن الممكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى معادلة آثار التضخم.٢٠٢٢/٠٨/٢٣ لقد أصبح استهداف التضخم استراتيجية مهمة من صلب عمل المصارف المركزية، ومن خلالها يتأكد المصرف المركزي بشكل دوري من تحرك مستويات الأسعار في مسارات مستقرة ويحرص عند خروجها عن مسارها على تبني الآليات والأدوات النقدية الكفيلة بعودتها لمسارها المستهدف مرة أخرى.

ما هي نتائج التضخم؟

عندما يرتفع التضخم لا يسع المستهلكين إلا أن يلاحظوا التغييرات. عندما تبدأ الأسعار في الارتفاع، يبدأ البعض في التقشف ويزيد الكثيرون الضغط على إنفاقهم واستثمارهم. بعد كل شيء، يدرك الكثيرون أن مواردهم المالية ستنخفض في المستقبل مقارنة بالحاضر. يمكن لاتجاه الإنفاق أن يرفع الأسعار.

كيف يؤثر التضخم على سعر صرف العملة؟

يمكن لسعر الصرف أن يكون له اثر كبير على مستويات التضخم وقيمة العملة، ولكن لا يعتبر سعر الصرف هو العنصر الوحيد المؤثر على التضخم بل توجد عناصر أخرى، بالإضافة إلى أن العلاقة بين مستوى التضخم وسعر الصرف لا تسري في اتجاه واحد، بل يمكن أن تسري في الاتجاه المعاكس أي من التضخم نحو سعر الصرف، حيث أن العلاقة بينهما معقدة.

المبحث الثاني:- التضخم في النظرية الاقتصادية:-

تمخض عن الفكر الاقتصادي العديد من النظريات التي فسّرت ظاهرة التضخم، ويمكن تناولها بإيجاز على النحو الآتي:-

أولا: نظرية كمية النقود:-

أقام الكلاسيك علاقة طردية بين عرض النقد (Ms) ومستوى الأسعار (P) وعلاقة عكسية بين عرض النقد وقيمة النقود أي مقلوب المستوى العام للأسعار

. واستندوا في ذلك إلى معادلة التبادل:-

$$Ms\ V = P\ Y$$

حيث أن:

Ms عرض النقد بمعناه الضيق (النقود القانونية بشكلها الورقي والمعدني + الودائع الجارية)

V سرعة تداول (أو دوران) النقود

P مستوى الأسعار للناتج الكلي

Y الناتج الكلي الحقيقي

والملاحظ إن هذه المعادلة هي عبارة عن متطابقة أو بديهية والسبب في ذلك لأن الجزء الأيسر من المعادلة (Ms V) يشير إلى الطلب الكلي النقدي ويعبر عن المدفوعات النقدية، أما الجانب الأيمن (P Y) فيعبّر عن قيمة الإنتاج الكلي أو المقبوضات النقدية، وهذا يعني أن ما يدفع من نقد يقابله بالضرورة قيمة نقدية ممثلة بالناتج ([3]).

ثانيا: **التضخم من وجهة النظر الكينزية:-**

لجأ جون ماينرد كينز، عند دراسته لظاهرة التضخم، إلى منهجه الكلي في التحليل، وعلى النقيض من الكلاسيك الذين استندوا إلى النظرية الكمية للنقود في تفسير الارتفاع العام في الأسعار بالعلاقة المباشرة بين عرض النقد ومستوى الأسعار (بافتراض ثبات سرعة تداول النقود ومستوى الناتج الكلي الحقيقي)، يلاحظ لجوء كينز إلى دراسة تقلبات العرض الكلي والطلب الكلي في تفسير مشكلة التضخم. فهو يرى أن التضخم يتمثل بزيادة في مستوى الطلب الكلي المكون من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي على مستوى العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومتواصلة، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار.

وفي هذا الصدد ميّز كينز بين حالتين:-

الأولى:- حالة الاقتصاد القومي قبل وصوله مستوى الاستخدام الكامل:

فعند هذه الحالة يكون جزءً من الموارد الإنتاجية عاطلاً وتتوافر طاقات إنتاجية غير مستغلة، وحينما تحصل زيادة في الطلب الفعال بوساطة تصاعد الإنفاق النقدي (عرض النقد) فإن الاقتصاد يتمكن من الاستجابة لهذه الزيادة من خلال تحقيق زيادة مماثلة في مستوى الناتج ومن ثم الدخل وذلك عن طريق سعر الفائدة.

ويعلل كينز هذا النوع من التضخم بأنه يحدث للأسباب الآتية ([5]):-

< >ظهور اختناقات ناجمة عن نقص في بعض عناصر الإنتاج لقطاعات معينة مما يعمل على ارتفاع أسعاره.

ممارسة الضغوط من النقابات العمالية، وبما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور بشكل لا يتناسب مع الزيادة المتوقعة في الإنتاجية.

وجود ميول احتكارية في بعض فروع الاقتصاد القومي.ويرى كينز التضخم الجزئي حافزاً على زيادة الإنتاج، ويعد حدوثه أمرا طبيعيا ومرغوبا في هذه الحالة بالنظر لما يتوقع من أرباح للمنظمين، وقد تخلق السلطات النقدية هذا النوع من التضخم في أوقات الكساد، بهدف تحقيق قدر أكبر من الاستخدام.

الثانية:- الاقتصاد القومي عند مستوى الاستخدام الكامل:

حينما يكون الاقتصاد القومي في حالة الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية وتكون الطاقات الإنتاجية مستغلة بصورة تامة، وبافتراض تنامي الزيادة في الطلب الكلي الفعال، فإن العرض الكلي سوف لا يتمكن من الاستجابة للطلب الكلي المتزايد، حيث تكون مرونة هذا العرض بلغت الصفر عند نقطة الاستخدام الكامل، وبذلك فإن كل زيادة في الإنفاق النقدي التي تحفز الطلب سوف تنعكس بشكل ارتفاع في مستوى الأسعار أي ظهور التضخم ويرى كينز في هذا الصدد، أنه حينما يتم الوصول إلى مستوى الاستخدام الكامل، فإن أية محاولة لزيادة الاستثمار ومن ثم الطلب بصورة أكثر، سوف تؤدي بالأسعار إلى الارتفاع اللامحدود، مهما يكن الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي الوصول إلى حالة تضخم حقيقي ([6]).

ثالثا:- **نظرية العلاقة بين الادخار والاستثمار (نظرية المدرسة السويدية):**

تُميّز مدرسة الفكر السويدي بين الكميات المتحققة X-Post وبين الكميات المتوقعة X-Ant للمتغيرات الاقتصادية الكلية، فالادخار المتحقق يعادل الاستثمار المتحقق، وتشير كلمة متحقق إلى نتائج القرارات الماضية للجماعة فيما يتعلق بالدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار، في حين تشير كلمة متوقع إلى المتغيرات أعلاه المستهدفة، ولا يوجد لدى أنصار المدرسة السويدية من الأسباب ما يحملهم على الاعتقاد بتعادل الاستثمار والادخار المتوقعين، إذ قد يختلفان نتيجة الائتمان المصرفي أو الأرصدة العاطلة، ولكن الادخار والاستثمار والدخل المستهدفة كلها قادرة بالتأكيد على أن تختلف عن مثيلتها المتحققة.

رابعا:- **نظرية تضخم التكاليف:**

على أثر منحنى ([9]) ([Phillips]) الشهير، الذي مثل الإطار النظري للمقايضة بين البطالة والتضخم (والذي ظهر لأول مرة عام 1954 في بحثه الموسوم سياسة الاستقرار في اقتصاد مغلق)، تمكن اقتصاديان في الستينيات من القرن الماضي وهم (R.Lipsey) &(R.Solow) أن يقيما علاقة تقوم على أساس الربط بين ثلاثة متغيرات هي معدل البطالة ومعدل التغيّر في الأجور النقدية ومعدل التغيّر في مستوى الأسعار المحلية (معدل التضخم). واستندا في دراستهما إلى نقطة مركزية هي أن الأجور ليست فقط قوة شرائية أو دخل بالنسبة للعامل، كما بينت النظرية الكينزية، إنما هي أيضا تعد كلفة بالنسبة لرب العمل، وإن التغيّر في الأجور النقدية سوف ينعكس بالتأكيد على هذه الكلفة ومن ثم على مستوى الأسعار، بعد الأخذ بالاعتبار مستوى الإنتاجية لعنصر العمل

المبحث الثالث:- **طرق قياس التضخم:**

هناك العديد من الطرق التي تستخدم في قياس التضخم لعل من أبرزها ما يأتي:-

أولا:- **طريقة الفجوات التضخمية ([12]):**

وهي طريقة متأثرة بالتحليل الكينزي، وتقوم على أساس تقدير الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، وبين القوة الشرائية المتاحة في أيدي المستهلكين، وتعالج هذه الفروق من خلال علاقات الطلب الكلي أو الإنفاق. وتتمثل بالفرق بين فائض الطلب الكلي النقدي أو الإنفاق القومي (مقدرا بالأسعار الجارية) وبين حجم الناتج القومي الحقيقي GNP (بالأسعار الثابتة). أو الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الثابتة.

أي أن الفجوة التضخمية (Inflationary Gap) = Y – N

حيث أن الإنفاق النقدي الكلي يعادل:-

$$Y = C + G + I + X – M$$

وتعني:-

Y : الإنفاق الكلي أو الدخل القومي

N: الدخل الحقيقي أو الناتج القومي الحقيقي

C: الإنفاق الاستهلاكي

G: الإنفاق الحكومي

I : الإنفاق الاستثماري

X: الصادرات

M: الاستيرادات

وبربط فجوة التضخم (فجوة فائض الطلب) بتطورات الأسعار يمكن الوقوف على مدى تأثير هذه الفجوة على مستوى الأسعار المحلية. ومن الواضح أنه كلما اتسعت هذه الفجوة كلما شكلت ضغطا متزايدا على العرض الحقيقي للسلع والخدمات وبالتالي اختلالا نقديا أشد الأمر الذي يولد ارتفاعا أكبر في مستوى الأسعار.

ثانيا:- **طريقة فائض المعروض النقدي:**

وهي الطريقة التي يعتمدها صندوق النقد الدولي (والمستمدة من التحليل الحديث لمدرسة شيكاغو أو ما يعرف بالتحليل النقودي (Monetarism وهي عبارة عن الفرق بين التغيّر في عرض النقود (السيولة) وبين التغير في الطلب على النقود (أي حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل بصورة نقود) – عند أسعار ثابتة – وذلك خلال مدة زمنية معينة

ثالثا:- **طريقة الأرقام القياسية:**

وهي من أكثر الطرق شيوعا وتعتمد على تقدير معدل التضخم من خلال تطورات الأسعار (الرقم القياسي للأسعار)، وتستخدم الأرقام القياسية لغرض قياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والتعرف على تطور الأسعار لسلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، إذ يجري اعتماد الأرقام القياسية المقارنة بين سنتين إحداهما سنة الأساس

التي تكون ثابتة وتنسب التقلبات السعرية إليها والسنة الأخرى هي سنة المقارنة التي يراد فيها التعرف على مقدار التضخم.

فإذا كان:-

P1 : المستوى العام للأسعار في سنة الأساس

P2 : المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة

المبحث الخامس:- **الانعكاسات الاقتصادية لظاهرة التضخم النقدي في العراق:**

أظهر البحث فيما تقدم أن العراق يعاني من تضخم زاحف، يعكسه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وأسهم في ذلك عوامل متعددة منها اختلال التوازن بين عرض النقد ومستوى الناتج الحقيقي، وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي العراقي واعتماده شبه الكامل على إنتاج النفط الخام سلعة رئيسة معدة للتصدير، بالإضافة إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. ومن ثم يمكن القول أن عوامل التوسع في الطلب والتكاليف تضافرت معاً لتخلق هذه المستويات من التضخم

أولاً:- إعادة توزيع الدخول:

إن التضخم بطبيعته يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول الحقيقية للشرائح الاجتماعية المختلفة لأن الدخول النقدية والأسعار لا تزداد بالنسبة نفسها للقطاعات كافة، إذ أن التفاوت في درجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الدخول لشرائح اجتماعية على حساب شرائح اجتماعية أخرى والنتيجة تنعكس سلبا على المستوى

ألمعاشي لهذه الشرائح فتدني المستوى ألمعاشي يكون من نصيب أصحاب الدخول الثابتة (التعاقدية) كالموظفين وجميع الذين يعيشون على المعاشات التقاعدية والإعانات والمدفوعات التحويلية (شبكة الرعاية الاجتماعية) وكذلك بعض الحرفيين الصغار والعمال الزراعيين. في حين ترتفع وبدرجات متفاوتة الدخول الحقيقية لفئة المنظمين وأصحاب المزارع والمقاولين والصناعيين والوسطاء وذوي المهن الحرة وأصحاب الشركات التجارية، لأن دخول معظم هذه الفئات تتسم بالمرونة والاستجابة السريعة لتغيرات المستوى العام للأسعار

ثانيا:- إعادة توزيع الثروات:

إن استمرار التضخم لهذه الفترة الزمنية في الاقتصاد العراقي، أدى إلى التأثير على القيم الحقيقية للأصول المالية والمادية المملوكة من قبل الأشخاص الاقتصاديين. فمن المعروف أن ارتفاع المستوى العام للأسعار (انخفاض قيمة النقود)، يحقق نفعا للمدينين على حساب الدائنين، بحيث يصبح بإمكان المقترضين بيع سلع وخدمات أقل لتسديد القيمة النقدية نفسها من المبالغ المقترضة في فترة سابقة. ولذلك يمكن القول أن تحولا في القوة الشرائية قد حصل من الدائنين إلى المدينين الذين يتكونون من الأفراد الحاصلين على القروض العقارية لشراء أو بناء المساكن، وأصحاب المشاريع الإنتاجية الزراعية والصناعية ومالكي المزارع. ويستفيد هؤلاء من التضخم نتيجة حصولهم على قروض من المؤسسات المالية في وقت اتسمت فيه الوحدة النقدية بالارتفاع وتسديدهم لها في وقت شهدت فيه قيمة النقود تدهورا ملحوظا، وهذا ما يخفف من العبء الحقيقي لالتزاماتهم المالية.

ثالثا:- الأثر على الاستثمار:

من المعروف أن للتضخم بعض الآثار الإيجابية نتيجة لما يوفره من دفعة قوية للاقتصاد وتعزيز الأنشطة المتنوعة، على فرض أساسي هو أن زيادة المعروض

النقدي يسهم في زيادة الطلب على عناصر الإنتاج المختلفة لاستخدامها في الأغراض الاستثمارية، وفي ظل وجود موارد إنتاجية معطلة قابلة للاستغلال، ووجود جهاز إنتاجي مرن قادر على الاستجابة للزيادة في الطلب، يمكن تحسين الطاقة الإنتاجية وطرح المزيد من السلع والخدمات، فضلا عن الحد من البطالة. وهذا صحيح بالنسبة للدول المتقدمة ولكن المشكلة في العراق بوصفه دولة نامية هي أن الموارد والطاقات العاطلة ليست مهيأة للاستخدام المباشر والسريع، فمشكلة الموارد الطبيعية والبشرية العاطلة لا ترجع إلى نقص في الطلب الفعال بل إلى قصور في كفاءة الجهاز الإنتاجي وعدم تأهيل هذه الموارد للانتظام في عجلة الإنتاج

رابعا:- الأثر على الاستهلاك:

من المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تتأثر بالتضخم هو الاستهلاك. وهنا يرى البعض أن الأفراد يمكنهم مواجهة التضخم بتقليل مستوى استهلاكهم مقابل زيادة مستوى ادخارهم وذلك بدافع الاحتياط ضد ما يحمله المستقبل من مجهول، ولا شك أن حصول هذا الانخفاض في دالة الاستهلاك الفردي سيعمل، بافتراض ثبات الأشياء الأخرى

خامسا:- الأثر على ميزان المدفوعات:

إن ارتفاع معدل التضخم على الصعيد الوطني بصورة أكبر من معدلات التضخم على المستوى الدولي يؤدي إلى رفع أسعار الصادرات بالنسبة للأسعار السائدة في السوق الدولية، وبالنتيجة يؤدي ذلك إلى تدني قابلية الصناعات المحلية على التنافس في الخارج. بالمقابل فإن التوسع في الإنفاق الحكومي وزيادة الدخول النقدية للأفراد يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا، وإنما على السلع المستوردة أيضا، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي. وهذا ما ينطبق على الاقتصاد العراقي، فإذا استثنينا صادرات النفط الخام يلاحظ مدى الاختلال (العجز) الذي يعاني منه ميزان المدفوعات، ثم تأتي الضغوط التضخمية، فضلا عن

ارتباك السياسات الاقتصادية، لتعمق من مشكلة العجز تلك، وهذا لا يشمل الفترة التي سبقت عام 2003 وما رافقها من حصار اقتصادي فحسب، وإنما يمتد حتى للسنوات التي أعقبت العام المذكور، إذ اتجهت القوة الشرائية المتنامية التي شملت بعض فئات المجتمع ومنها منتسبي الدولة نحو البضائع المستوردة بخاصة في ظل غياب تام للقيود القانونية والكمركية لمدة تجاوزت السنة.

المبحث السادس:- **الاستنتاجات والتوصيات:**

يتضح من خلال العرض لنظريات التضخم في الفكر الاقتصادي أنها على اختلاف منطلقاتها ومرحلة نمو الاقتصاد الرأسمالي التي تعكسها والظروف التاريخية التي ظهرت في ظلّها والحلول والسياسات التي تعرضها لمعالجة ظاهرة التضخم تلتقي عند حقيقة جوهرية وهي:

إن التضخم هو في الأساس زيادة محسوسة في المستوى العام للأسعار وهذه الحقيقة تفسّر ظاهرة ارتفاع الأسعار في ظروف الرواج الاقتصادي كما تفسرّها في ظل الكساد، إذ يتجه العرض إلى التناقص بمعدّل أسرع من تناقص الطلب ومن ثم يظل الطلب أكبر من العرض عند المستوى الأقل من الناتج.

كيف يتم حل مشكلة التضخم؟

وأشار إلى ان السيطرة على التضخم، تتم من خلال رفع الضرائب التي تقلل الاستهلاك، وبالتالي تخفّض الأسعار لقلة الطلب عليها، بالإضافة لرفع أسعار الفوائد البنكية، ما يدفع المواطنين لإيداع أموالهم في البنوك، فيقل النقد المعروض في السوق المحلية، وينخفض الطلب على السلع والخدمات، فتنخفض أسعارها، إضافة لتخفيض الإنفاق الحكومي

ما هي اسباب حدوث التضخم؟

يحدث التضخم من زيادة الطلب عندما يتزايد الطلب الإجمالي على السلع والخدمات في الإقتصاد بزيادة أسرع من القدرة الإنتاجية للإقتصاد. مع توافر المزيد من الأموال للأفراد، تؤدي معنويات المستهلك الإيجابية إلى زيادة الإنفاق والطلب على السلع مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار

كيف يؤثر التضخم على حياتنا؟

عندما يرتفع التضخم لا يسع المستهلكين إلا أن يلاحظوا التغييرات. عندما تبدأ الأسعار في الارتفاع، يبدأ البعض في التقشف ويزيد الكثيرون الضغط على إنفاقهم واستثمارهم. بعد كل شيء، يدرك الكثيرون أن مواردهم المالية ستنخفض في المستقبل مقارنة بالحاضر. يمكن لاتجاه الإنفاق أن يرفع الأسعار.

كيف يؤثر التضخم على الاقتصاد؟

يؤدي التضخم الصحيّ إلى زيادة الإيرادات الحكوميّة؛ بسبب حصولها على مبالغ أكبر من ضرائب الدخل وضرائب المبيعات والرسوم على الإنتاج وما إلى ذلك، وكذلك الأمر بالنسبة للإنفاق الحكوميّ الذي سيزداد بسبب زيادة المطالب بإنفاق المزيد من الأموال، ولكن ومع ارتفاع الأسعار سيقل العبء الحقيقيّ للدين العام للدولة؛

إيجابيات حدوث التضخم

من إيجابيات حدوث التضخم ما يلي:

حافز لزيادة الإنتاج: عندما لا يعمل الاقتصاد بفاعلية، مما يعني أن هناك عمالة أو موارد غير مستخدمة، فإن التضخم يساعد نظريًا على زيادة الإنتاج. يُترجم المزيد من الدولارات إلى مزيد من الإنفاق، وهو ما يعادل زيادة الطلب الكلي. يؤدي المزيد من الطلب بدوره إلى زيادة الإنتاج لتلبية هذا الطلب. يعتقد الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز أن بعض التضخم كان ضروريًا لمنع مفارقة التوفير. تنص هذه المفارقة على أنه إذا سُمح لأسعار المستهلك بالانخفاض باستمرار لأن الدولة أصبحت منتجة للغاية، يتعلم المستهلكون تأجيل مشترياتهم لانتظار صفقة أفضل. يتمثل الأثر الصافي لهذه المفارقة في تقليل الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج، وتسريح العمال، وتعثر الاقتصاد.

التسهيل على المدينين: قد يسهل التضخم الأمر على المدينين الذين يسددون قروضهم بأموال أقل قيمة من الأموال التي اقترضوها. هذا يشجع الاقتراض والإقراض، مما يزيد مرة أخرى من الإنفاق على جميع المستويات.

محاربة البطالة: اعتقد الاقتصاديون أن هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، وأنه يمكن محاربة البطالة المتزايدة مع زيادة التضخم. تم تحديد هذه العلاقة في منحنى فيليبس الشهير. تم فقدان مصداقية منحنى فيليبس إلى حد ما في السبعينيات عندما عانت الولايات المتحدة من الركود التضخمي.

محاربة الانكماش: يُقصد بالانكماش حدوث هبوط في الأسعار، مما يعني وجود تضخم سلبي

يسمح التضخم المعتدل بتعديل الأجور: يُقال إن معدل التضخم المعتدل يجعل من السهل تعديل الأجور النسبية. على سبيل المثال، قد يكون من الصعب خفض الأجور الأسمية. ولكن إذا كان متوسط الأجور يرتفع بسبب التضخم المعتدل، فمن الأسهل زيادة أجور

العمال المنتجين؛ أما إذا كان لدينا معدل تضخم صفري، فقد ينتهي بنا الأمر بمزيد من البطالة الحقيقية في الأجور، مع عدم قدرة الشركات على خفض الأجور لجذب العمال.

يسمح التضخم بتعديل الأسعار النسبية: على غرار النقطة الأخيرة، فإن التضخم المعتدل يجعل من السهل تعديل الأسعار النسبية. هذا مهم بشكل خاص لعملة واحدة.

يمكن للتضخم أن يعزز النمو: في أوقات التضخم المنخفض للغاية، قد يكون الاقتصاد عالقًا في حالة ركود. يمكن القول إن استهداف معدل تضخم أعلى يمكن أن يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

سلبيات حدوث التضخم

يعتبر التضخم عادة مشكلة عندما يرتفع معدل التضخم فوق 2٪. وكلما زاد التضخم، زادت خطورة المشكلة. في الظروف القصوى، يمكن أن يؤدي التضخم المفرط إلى القضاء على مدخرات الناس والتسبب في عدم استقرار كبير. ومع ذلك، في الاقتصاد الحديث، هذا النوع من التضخم المفرط نادر الحدوث. عادة ما يكون التضخم مصحوبًا بمعدلات فائدة أعلى، لذلك لا يرى المدخرون مدخراتهم تتلاشى. ومع ذلك، لا يزال التضخم يسبب مشاكل

من سلبيات التضخم أيضًا، تقليل قيمة المدخرات. التضخم يؤدي إلى انخفاض قيمة المال. هذا يجعل المدخرين في حال أسوأ إذا كان التضخم أعلى من أسعار الفائدة. يمكن أن يؤدي التضخم المرتفع إلى إعادة توزيع الدخل في المجتمع

كيف يؤثر التضخم على سعر صرف العملة

يمكن لسعر الصرف أن يكون لو أثر كبير على مستويات التضخم وقيمة العملة ولكن لا يعتبر سعر الصرف هو العنصر الوحيد المؤثر على التضخم بل توجد عناصر أخرى

بالإضافة إلى أن العلاقة بين مستوى التضخم وسعر الصرف لاتسري في الاتجاه المعاكس اي من التضخم نحو سعر الصرف حيث العلاقة بينهما معقدة

كيف تحمي نفسك من التضخم

عندما يتعلق الأمر بحماية نفسك من التضخم فإن الاستراتيجية الاكثر مباشرة هي الاستثمار التي تميل إلى الاحتفاظ بقيمتها بغض النظر عن التغيرات التي يمر بها الاقتصاد الذهب هو السلعة الاكثر انتشارا عندما يتعلق الأمر بهذة الاستراتيجية نظرا لحقيقة أنة احتفظ بقيمتة بشكل ملحوظ خلال المائة عام الماضية

لماذا يعتبر التضخم مشكله اقتصادية

هذة الزيادة الناتجة عن ازدياد معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية مما أدى إلى الزيادة الطلب على رأس مال وزيادة الطلب هذة تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة على التمويل المقترض إذا تأثر القرارات المالية للمنشأة الأعمال ولايقتصر التأثير على أسعار الفائدة بل يؤثر التضخم في أسعار الصرف لعملة الوطنية نجاة العملات الاخرى.

المصادر

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام 2004، 2007، 2008 – 2009.

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي للسنوات 1997 – 2004، آب 2005. ص12.

المحور الاول : الاطار المفاهيمي للسياسة المالية والتضخم .

المحور الثاني : السياسة المالية في العراق وظاهرة التضخم للمدة (1996 –2011).

المحور الثالث : التحليل القياسي لأثر السياسة المالية على التضخم . المحور الرابع : اثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في العراق